اقتصاد

نواب: رداءة البنزين ليست محل شك وسياراتنا تعطلت

وزير النفط محرج أمام «الشعب».. وانتقادات لاذعة: ننتظر حلولاً وليس خطابات وتصريحات فضفاضة بعيدة عن الواقع

| محمد منار حميجو

لم يعجب أداء وزارة النفط العديد من أعضاء مجلس الشعب، خلال جلسة الأمس، إذ وجّه بعضهم انتقادات حادة، وصل بعضها إلى وصف ما تقوم به الوزارة بـ«مجرد جعجعة من دون طحن»، وبأنها تعلق فشلها في إدارة ملف الغاز والمازوت والبنزين على الأزمة والحصار.. وكان عدم الرضا واضحاً في الكثير من المداخلات على إجراءات الوزارة في موضوع البنزين وأزمة الغاز وخاص لجهة عدم تطبيق العدالة في توزيع المازوت، علماً بأن الشتاء على الأبواب.

وظهرت ملامح الغضب بشكل واضح على وجه وزير النفط علي غانم أثناء رده على مداخلة النائب حسين عباس، الذي انتقد فيها الوزير انتقاداً لاذعا وشديداً، فاعتبر النائب عباس عرض وزير النفط لا يختلف كثيراً عن عروضه السابقة.

وخلال مداخلة له تحت القبة أضاف عباس: «في كل مرة يلقي علينا وزير النفط محاضرة في الأزمة وتداعياتها على وزارته ومن ثم تداعياتها على الشعب السوري، وكأننا ننتظر نحن والشعب هذه التفصيلات التي وصلت بنا إلى هذا الحد، وكنت أتمنى أن أقف لأشكر الوزارة لتصديها للمشكلات التي يعاني منها المواطنون».

وتابع عباس: «نحن ننتظر حلولاً وليس خطابات لا تطعم خبزاً ولا تحسن دخلاً ولا تحل مشكلة، وهنا أريد أن أسأل الوزير الذي استطال في الشرح عن خططه وبرامجه: ما انعكاسات هذه الخطط والبرامج على حياة المواطن؟ وهل توافرت مادة المازوت وحلت أزمة البنزين والغاز»؟

وأشار عباس إلى أن ٤٠٠ لتر مازوت الذي وعد بها وزير النفط منذ سنوات لم تحصل عليها الأسرة السورية ولو بالحد الأدنى وهي ١٠٠ لتر وخصوصاً في المناطق الباردة، لافتاً إلى أن معظم محافظة حماة لم تستلم الـ١٠٠ لتر لا بالسنة الحالية ولا الماضية.

ورأى عباس أن الغاز أصبح هماً للمواطن لأن الفترة الزمنية التي حددتها الوزارة وهي ٢٣ يوماً لا تكفي لأصغر أسرة، ناهيك عن أزمة البنزين خصوصاً في حماة، مضيفاً: «لم أفهم لماذا لم تحل المشكلة رغم الشكاوى المتكررة؟ وينطبق علينا القول: أسمع جعجعة ولا أرى طحناً»، معرباً عن أمله بأن يجتهد الوزراء في ابتكار الحلول الجدية لا أن يجتهدوا قي صياغة التقارير والخطط والمصفوفات التي سئمها المواطن ومل من كثرة تكرارها.

وأيد مداخلة عباس زميله عمر الحمدو، مطالباً بتخفيض مدة تبديل أسطوانة الغاز باعتبار أن ٢٣ يوماً تعد فترة طويلة، داعياً لإلغاء البطاقة الذكية لأنها أصبحت ذريعة للمستثمرين الذين أصبحوا يتاجرون بالمحروقات بدلاً من أن تكون وسيلة لمحاربة الفساد والتهريب.

ورأى الحمدو أنه لا توجد عدالة في البطاقة المخصصة لبنزين السيارات، فهناك سيارات ضخمة تحتاج إلى كميات كبيرة من البنزين أضعاف مخصصات الصغيرة، ولكن جميعها متساوية في الكمية، متسائلاً: هل يتم الحصول على مشتقات نفطية من المنطقة الشرقية (الحسكة ودير الزور) وخصوصاً من حقول رميلان؟

تموين الحطب!

أيد النائب شحادة أبو حامد ما جاء في مداخلة حسين عباس، مبيناً أن وزير النفط تحدث أن توزيع المازوت جاء نتيجة طبيعة كل منطقة «فإذا أردنا قياس طبيعة كل منطقة علينا أن نأخذ من ريف دمشق منطقة القلمون وحتى جبل الشيخ بطبيعتها الجغرافية ومناخها البارد القارس»، موضحاً أنه في بداية الشهر القادم يبدأ المواطنون بتركيب المدافئ وفي حال تم توزيع ١٠٠ لتر من المازوت ماذا يمكن أن تكفي لهم؟!

وأكد أبو حامد ضرورة أن تكون هناك عدالة في التوزيع وخصوصاً في المناطق الباردة، وبالتالي فإن ١٠٠ لتر لا تساوي شيئاً، وأنه «يمكن أن نعود لأيام زمان بتموين الحطب قبل الخبز كما كان يفعل أهلنا قديماً»، مشيراً إلى أن موزعين في سادكوب لا يأتون إلا مساء ويسرقون ٢٠ من ١٠٠ لتر، معرباً عن أمله في أن يكون التوزيع نهاراً.

وفيما يتعلق بموضوع الغاز رأى أبو حامد أن هناك بداية اختناق، متسائلاً: أين الفائض من هذه المادة؟ وأجاب «لا نرى شيئاً».

وقال النائب محمود العبد السلام: أغلب الفقرات التي كنت سأذكرها وردت على لسان الزميل حسين، مشيراً إلى أن مادة البنزين رديئة وأن سيارته تعطلت مرتين نتيجة رداءتها.

واعتبر زميله عصام النعيم أن كميات الغاز الواردة إلى محافظة السويداء غير كافية، وخصوصاً أن المواطنين يستخدمون هذه المادة لأغراض متعددة منها التدفئة وصناعة الدبس.

وأشار النعيم إلى أن مادة المازوت الواردة إلى المحافظة لا تغطي الـ١٠٠ لتر الأولى لغاية نهاية العام، رغم أنه يوجد في المحافظة ١٢٠ ألف أسرة، وهي بحاجة إلى ١٢ مليون لتر والكمية الحالية لا تغطي ٢٥ بالمئة من هذا الرقم، منوهاً بأنه في العام الماضي هناك الكثير من الأسر لم تحصل على حاجتها.

وأشار النائب عبد الرحمن ازكاحي إلى أن التصريحات الفضفاضة للإعلام وبعدها عن الواقع، وعدم دقتها في أغلب الأحيان تدفع بالمواطن إلى توجيه أسئلة على الأقل لأعضاء مجلس الشعب حول ما يصرح به وزير النفط وخصوصاً حينما يتحدث عن كمية ٤٠٠ أو ٢٠٠ لتر لكل أسرة، مضيفاً: وبالتالي هناك شعور لدى المواطن أن هذه الكمية لا تصل إلى الكثير من المواطنين حتى ٥٠ لتر، ضارباً مثلاً في محافظة حماة يوجد ٣٧٥ ألف بطاقة في حين الواصل لها من كميات المازوت ١٠ ملايين لتر.

وأضاف ازكاحي: لو ضربنا ١٠٠ لتر بعدد البطاقات وهي ٣٧٥ ألفاً تكون حاجة المحافظة أكثر من ٣٧ مليون لتر من المازوت المنزلي.

وقال زميله معين نصر: لو أجرينا استفتاء تحت القبة حول عدد سيارات الزملاء التي تعطلت نتيجة رداءة البنزين فسنجد أن النسبة الأكبر تعطلت، مضيفاً: بحسب تصريحات وزير النفط كميات الإنتاج زادت وبالتالي أصبح بالإمكان طمأنة المواطنين أن مخصصات المازوت ستصل إلى المحافظات قبل فصل الشتاء إلا أن ٢٠ بالمئة فقط من مخصصات محافظة السويداء وصلت رغم برودتها.

وأكد النائب أحمد هلال أن هناك سوءاً في مادة البنزين إضافة إلى أن المدة المحددة في البطاقة الذكية حول الغاز غير كافية، مشيراً إلى أن المواطنين في الريف المحرر بريف إدلب يشتكون قلة المازوت، وخصوصاً أن هناك مشاريع زراعية تحتاج إلى هذه المادة.

وقالت زميلته غادة إبراهيم: من ضمن الرؤى التي تحدث عنها وزير النفط في عرضه أن هناك آباراً جديدة تم تحريرها بفضل بواسل جيشنا، أسأل الوزير: «هل نبقى ضمن الرؤى أم أن هناك جدول زمني قصير المدى لاستثمار الثروات التي تمتاز سورية بغناها.. وما يهم المواطن أن تتوافر أقل احتياجاته وخصوصاً أسطوانة الغاز».

وأعربت إبراهيم عن أملها باستثمار الثروات الباطنية في هذا البلد وعدم الاعتماد على ما يأتي من الخارج من استيراد أو عبر خطوط الائتمان، مضيفة: نحن بحاجة إلى زمن قصير المدى لحل جزء من الأزمة.

غاز ناقص وبنزين مغشوش!

تساءل النائب مهند زيد عن المبرر لنقص مادة الغاز من السوق في حين في السوق السوداء متوافرة، مشيراً إلى أن هناك أخطاء تحدث في التعبئة معروفة، لكن الوزارة لا تعلم بها.

وأشار النائب نضال شريطي إلى الغش الذي يدور في محطات تعبئة البنزين، مشدداً على ضرورة أن تكون وزارة النفط عالمة في آلية معايرة «طرنبات» ضخ البنزين لأن أغلب محطات الوقود يوجد فيها كبسة زر تضغط أثناء معايرة تعبئة البنزين، لافتاً إلى أن هناك سوءاً في هذه المادة في كل المحطات ناهيك عن رائحتها الكريهة وهذا مخالف للبيئة.

وأعرب موعد ناصر عن أمله بأن يشرح وزير النفط أسباب اختفاء الغاز في الفترة الأخيرة، مشيراً إلى أن المازوت والغاز والبنزين يملؤون الشوارع العامة من دون رقيب أو حسيب، ومتسائلاً: «من أين تأتي هذه المادة»؟

وأضاف: «هل الوزير يشم رائحة البنزين؟ قرفنا من رائحته المقززة في كل السيارات القديمة والحديثة»، مشدداً على ضرورة توزيع الـ٢٠٠ لتر من المازوت على المناطق الباردة والريفية قبل المدينة.

ورأى النائب بطرس مرجانة أن هناك بعض الخلل في الوزارة، مشيراً إلى أن مادة البنزين ملوثة من المصدر وليست مغشوشة، باعتبار أن الغش يكون في زيادة الكمية من الماء وغيرها حتى يستفيد من يغش هذه المادة من الغش.

وقال النائب عمار كرمان: نتكلم هنا عن أشياء إستراتيجية «غاز وبنزين ومازوت» وأرى أنه أكثر مكان يوجد فيه تهريب واستهتار، مضيفاً: سأنقل جواب وزير النفط إلى أولادي وأشرح لهم أن توزيع المازوت يتم وفق الأبنية الشاقولية والعمودية و١٠٠ لتر ولـ٤٠٠ لتر التي لن تصل.

وأشار كرمان أن المازوت لم يصل إلى معظم أنحاء حلب في السنة الماضية، مضيفاً: أتمنى أن نكون شفافين مع الجيل الذي صمد في هذا الوطن الذي نعول عليه ويعاني في بيته ومنزله.

وأشار كرمان إلى أن الوزير تحدث عن أن الغاز ليس للتدفئة بل لصنع الطعام، ومعظم أهالي حلب بدؤوا يتدفؤون على الغاز، إضافة إلى أن سعر الأسطوانة الذي تجاوز ٧ آلاف ليرة، وسعر لتر المازوت بـ٥٠٠ ليرة، متسائلاً كيف لموظف معاشه ٢٧ ألفاً أن يشتري اللتر بـ٥٠٠ ليرة؟ «أكيد إننا نضغط على المواطن فوق الضغط الذي يعانيه».

وشدد على ضرورة أن يكون هناك رقابة دائمة على محطات الوقود وأن تكون الوزارة هي الناقل، مضيفاً: «في كل مرة نطلب من المواطن أن يشتكي في حال وجد خلل في المخبز أو محطة الوقود».

> عباس: ٤٠٠ لتر مازوت التي وعد بها الوزير لم تحصل عليها الأسرة ولو بالحدّ الأدنى
>
> الحمدو: إلغاء البطاقة الذكية لأنها أصبحت ذريعة للمستثمرين الذين يتاجرون بالمحروقات
>
> أبو حامد: موزعون في سادكوب لا يأتون إلا مساء ويسرقون ٢٠ من ١٠٠ لتر
>
> كرمان: سأنقل جواب وزير النفط لأولادي.. توزيع المازوت يتم شاقولياً وعمودياً

القيمة السوقية للمدرجة ١١ بالمئة من الناتج

قاسم: ٥٣ شركة مساهمة فقط تمثل ١,٢ بالمئة من الشركات

| رامز محفوظ

تحت عنوان «تحويل الشركات المساهمة الخاصة إلى مساهمة عامة» انعقدت أمس ندوة الأربعاء التجاري في غرفة تجارة دمشق، حيث أكد المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الله قاسم أن معظم تنظيم الأعمال عالمياً يتم عبر شركات مساهمة عامة، لأن الشخص في الشركات المساهمة العامة قادر أن يتصرف بملكيته متى يريد، وإذا كان لديه أسهم في السوق يستطيع بيعها خلال فترة قصيرة، في حين انه في الشركة المساهمة الخاصة هذه الأمور غير متاحة، مشيراً إلى أن الشركات المساهمة العامة يتاح لها الوصول إلى مصادر تمويل عند الحاجة عبر طرح اكتتاب عام، وبالتالي تستطيع هذه الشركات الحصول على مصادر تمويل بأقل تكلفة ممكنة.

وبيّن أن هذه الشركات تستطيع في الوقت نفسه أن تجذب المدخرات الموجودة وصبها في العملية الاقتصادية من خلال الأسهم التي تطرحها، لافتاً إلى أن عدد الشركات المساهمة العامة بموجب سجلات هيئة الأوراق المالية هي عبارة عن ٥٣ شركة فقط، أي ما نسبته ١,٢٤ بالمئة من إجمالي عدد الشركات المرخص لها في سورية، منها ١٤ بنكاً ألزمها القانون أن تكون شركات مساهمة عامة، بالإضافة إلى ٧ شركات تأمين و٦ صرافة وشركتي اتصالات و١١ شركة خدمات، و٧ زراعة و٦ صناعة.

وأوضح أن القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تبلغ نسبتها ١١ بالمئة من الناتج المحلي، على حين أنه في الأردن تبلغ نسبة الشركات المساهمة العامة ٦٣ بالمئة من الناتج المحلي، وفي الإمارات ٥٦ بالمئة من الناتج المحلي، لافتاً إلى أن عدد الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية في سورية عبارة عن ٢٧ شركة، بالمقابل يوجد ٢٦٨ شركة مدرجة في البورصة المصرية، وفي الأردن يوجد ١٩٥ شركة مدرجة.

وبيّن أن من مزايا تحويل الشركات المساهمة الخاصة إلى مساهمة عامة جذب رأس المال الأجنبي، مشيراً إلى أن رأس المال الأجنبي شرط أساسي ليدخل في الاستثمار أن يكون هناك سوق أوراق مالية وهو بحاجة لآلية يدخل من خلالها بسرعة ويخرج منها بسرعة، وبالتالي فان جذب الاستثمارات الأجنبية هي قضية أساسية، بحيث تكون هذه الشركات على شكل شركات مساهمة عامة، مبيناً أن حصة الأجانب برأسمال الشركات المساهمة الكبرى في سوق دمشق للأوراق المالية ٠,١٢ بالمئة في قطاع الخدمات و٤ بالمئة في قطاع الزراعة، وفي قطاع الصناعة ٤٠ بالمئة وفي قطاع التأمين ٣٣ بالمئة وفي قطاع المصارف ٤٦ بالمئة وقطاع الاتصالات ٤٩ بالمئة.

من جهته، أمل عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن تتحول كافة الشركات المساهمة الخاصة أو شركات التوصية البسيطة أو أي شكل من أنواع هذه الشركات إلى شركة مساهمة عامة، وأن يكون لها قيمة سوقية، وأن تطور نفسها لكي يصبح هناك عائدية للأموال غير المستثمرة بالشكل الصحيح، وبنفس الوقت يصبح هناك قيمة سوقية لأسهم هذه الشركات بمعنى أن المساهم يستفيد من حالتين الأولى من أرباح سنوية والثانية من قيمة هذه الأسهم التي ترتفع.

ولفت إلى أن المشكلة الحقيقية في هذا الموضوع أن التشريعات الحالية والناظمة تكون في بعض الأحيان مشجعة، لكن لا تكون مستقرة، وخاصة بالنسبة لبيئة الأعمال البسيطة التي ننطلق بها من حلقات بسيطة إلى الأكبر فالأكبر، مشيراً إلى أن استقرار التشريعات يتيح لقطاع الأعمال الصغير والمتناهي الصغر أن يستمر، ويتيح كذلك لقطاع الأعمال الأكبر أن يستمر وهذا هو طموح رجال الأعمال الدائم.

صناعيو دمشق وريفها يشكون حالهم للوزير: إغلاق معمل بالشمع الأحمر والعمال داخله

وزير الصناعة: ليست غايتنا التجسس على أحد والصناعي هو البوصلة

| هناء غانم

أكد وزير الصناعة محمد معن جذبة خلال اجتماعه أمس بأعضاء غرفة صناعة دمشق وريفها أن الوزارة مستعدة لمؤازرة الصناعيين، «بدنا ممدودة لكل من يريد أن يطور صناعته ويريد الإقلاع بمنشآته، لتذليل كل العقبات التي تعترض عملهم مع تقديم الدعم الكامل لهم بالتعاون مع الجهات الأخرى»، لافتاً إلى أن عنوان المرحلة الحالية هو زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والقضاء على البطالة وإحلال المستوردات، و«الجميع معني بهذا العنوان».

ورداً على الصناعيين الذين أبدوا استياءهم من اللجنة التي أثارت ضجة -حسب تعبيرهم- والتي تم تشكيلها من الوزارة وغرف الصناعة والجمارك وغيرها للكشف في المعمل على المواد المغشوشة والمزورة، قال الوزير: «غايتنا ليس التجسس على أحد، لكن في حال وجود أي شكوى سيتم اتخاذ الإجراءات الصارمة، إذ إن مهمة اللجنة ترشيد الصناعي لأن الحكومة هي حكومة صناعة، لذلك علينا أن نعمل لتحريض الإنتاج والنمو الاقتصادي».

وأضاف: «لا نقبل أن تراوح الصناعة في مكانها، ونحن موجودون، وعلينا أن نتحرك من مكان إلى آخر رغم الحصار الاقتصادي»، مشيداً بأهمية ودور غرفة الصناعة بدعم وتشجيع الصناعة الوطنية من خلال التواصل المستمر مع الصناعيين ونقل همومهم والصعوبات التي تعترضهم، والمساهمة بتذليل العقبات والصعوبات».

وأكد أن الصناعي هو البوصلة التي يتم العمل من خلالها، «لذلك يجب أن نكون على قدر المسؤولية، فجميعنا شركاء للنهوض بالمنتج الوطني، ودعم مقدرات الدولة، وأن ما تسعى إليه الحكومة هو دعم المنتج الوطني من خلال العمل على تحديد الحد الأدنى للمستوردات، ووضع أسعار استرشادية تأشيرية للمواد التي لها مثيل من الإنتاج المحلي، وإعادة النظر بالرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية مع الاستمرار بسياسة ترشيد الاستيراد، والعمل على بذل المزيد من الجهود، وتقييم الصناعة، وزيادة الإنتاج وتنويع الأصناف وتعزيز الإنتاج علمياً وفنياً وكمياً».

وكشف الوزير عن قيام الوزارة حالياً بدراسة العديد من التشريعات وإعادة تفعيلها، ولاسيما المرسوم رقم ١٧٢ المتضمن تخفيض الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعرفة الجمركية النافذ بنسبة ٥٠ بالمئة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية، إضافة إلى تفعيل القانون رقم /١٩/ لعام ٢٠١٧ القاضي بإعفاء الآلات وخطوط الإنتاج المستوردة لمصلحة المنشآت الصناعية المرخصة من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المترتبة على الاستيراد.

معوقات وصعوبات

طرح صناعيو دمشق العديد من المعوقات والصعوبات التي تعترض عمل منشآتهم، مؤكدين أن مشكلتهم الحقيقية -حسب ما وصفها رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس- ليست مع وزارة الصناعة، وإنما مع الجهات الوصائية الأخرى، مبيناً أن هناك أموراً بحاجة إلى حلول في العديد من المناطق الصناعيين، ولاسيما منطقة تل كردي التي سمحت الحكومة للصناعيين بترميم منشآتهم فيها، وبعد دفع ملايين الليرات «نفاجأ اليوم بإغلاقات لهذه المنشآت بالشمع الأحمر»، الأمر الذي أيده الصناعيين، مؤكدين أنه بالأمس القريب تم إغلاق معمل للكابلات بالشمع الأحمر والعمال داخله، ما يشير إلى أن هذه القرارات والإجراءات هي تحد لقرارات الحكومة، إضافة إلى العديد من المشكلات في منطقة الغوطة والقدم ويبرود.

وأكد الأعضاء أن هناك تطوراً ملحوظاً في عدد المنشآت الصناعية التي عادت للعمل بعد تأهيلها ودخولها العملية الإنتاجية، وذلك نتيجة الجهود المبذولة من الفريق الحكومي والتسهيلات والمحفزات المقدمة لدعم الصناعة الوطنية.

وتطرق الأعضاء إلى موضوع مبادرة رجال الأعمال لدعم الليرة السورية مؤكدين «إننا جميعاً مع تعزيز سعر صرف الليرة السورية»، كما طالب الأعضاء بإقامة مؤتمر صناعي عنوانه «الإنتاج أولاً»، منوهين بأن فتح منفذ البوكمال مهم جداً، ويعتبر شرياناً حيوياً لتصدير المنتج الوطني وزيادة الصادرات.

ومن المطالب التي تقدم بها الصناعيون، التركيز على معالجة القروض المتعثرة، والتي فيها خلل كبير، كذلك العمل على تحفيز استخدام الطاقة البديلة في المنشآت الصناعية من خلال برامج تمويل وإعفاءات جمركية ومنح درجة من الحسم الديناميكي على ضريبة الدخل، مع إمكانية النظر في رسوم العبور المفروضة على السيارات الناقلة للبضائع بين سورية والأردن، وتسريع إصدار مرسوم تعديل التعرفة الجمركية لإزالة التشوهات الحاصلة على رسوم مدخلات الإنتاج، ومكافحة البالة وتهريب الألبسة وتحفيز الإقراض وتخفيض الفوائد، ومنح إعفاءات مالية للمنشآت الواقعة في المناطق المتضررة التي عاودت الإنتاج، ودعم المناطق الصناعية والمناطق النائية وتسهيل تقديم الخدمات من خلال النافذة الواحدة.

مؤازرة

بعد عرض المعوقات والطلبات، خلص الوزير جذبة إلى أن وزارة الصناعة تمثل كل صناعي، وكل عامل، وكل اقتصادي، وكل مواطن يسعى إلى استنهاض الصناعة الوطنية، وركز على السياسات الصناعية المعتمدة في الوزارة خلال عام ٢٠١٩ ومنها بداية تعزيز الإنتاج الصناعي لزيادة الحضور في الأسواق، وتلبية حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض.

إضافة إلى مؤازرة الصناعيين في التأهيل والإقلاع والإنتاج، وتذليل جميع العقبات والصعوبات التي تعوق ذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، الأمر الذي ينعكس على زيادة نسبة مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي، وصولاً إلى التكامل الإنتاجي وزيادة الحلقات الإنتاجية بهدف تعظيم القيمة المضافة.

كما نوّه بضرورة تقديم الدعم للصناعيين من خلال تسهيلات وزارة الإدارة المحلية والبيئة وتأمين التغذية الكهربائية وحوامل الطاقة، إضافة إلى المحفزات لزيادة الإقلاع وتوافر المنتجات، مع التركيز على استثمار الموارد المتاحة بكفاءة عالية، وتحريض الإنتاج والنمو الاقتصادي.

وذلك إضافة إلى تحويل الصناعة إلى قطاعات مولدة للدخل، وإقامة المعارض النوعية الداخلية والخارجية بهدف تسويق المنتج الصناعي السوري محلياً وخارجياً. ودعم الصناعة بأحدث التكنولوجيا المستخدمة، بهدف زيادة التنافسية وتعظيم القيم المضافة والاهتمام بصناعة الطاقات المتجددة واستثمارها، وتفعيل عمل غرف الصناعة وخاصة اللجان المشكلة فيها.

وبعد جلسة المناقشات طالب الوزير بضرورة إعداد جميع البيانات الخاصة بتطور عدد المنشآت الصناعية في المدن والمناطق الصناعية، مع توضيح لكل الصعوبات والمعوقات التي تعترض عمل المنشآت الصناعية، والمقترحات حيالها، بغية الوقوف عليها وتذليها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، ولاسيما فيما يخص التشريعات التي تدرس حالياً لإعادة تفعيلها.

---

١٥ مليار ليرة تداولات السوريين في البورصة خلال ٣ أشهر

| علي محمود سليمان

تضاعف حجم التداول في سوق دمشق للأوراق المالية بأكثر من ٧ مرات خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٩، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إذ تم تداول ٥٠ مليون سهم خلال الربع الثالث هذا العام، مقارنة بنحو ٧. ٦ ملايين في الربع الثالث ٢٠٠٨.

وبحسب تقرير التداول، فقد بلغت قيمة التداول نحو ١٥ مليار ليرة سورية موزعة على ٤٤٩٤ صفقة، خلال الربع الثالث ٢٠١٩، مقارنة مع ٥ مليارات ليرة موزعة على ٥٧٧٤ صفقة.

هذا وأغلق مؤشر السوق في نهاية أيلول الماضي عند مستوى ٥٦٦٨,٢٥ نقطة منخفضاً بمقدار ٢٩٠ نقطة، أي ما نسبته ٤,٨٦ بالمئة عن نهاية حزيران.

كما أغلق مؤشر الأسهم القيادية المثقل بالأسهم الحرة في نهاية أيلول عند مستوى ٩٠٧,٠٧ نقاط، منخفضاً بمقدار ١٣٠ نقطة، أي ما نسبته ١٢,٥٦ مقارنة بمستواه نهاية حزيران.

وأوضح مصدر في سوق دمشق للأوراق المالية لـ«الوطن» أن أسباب الانخفاض في مؤشر البورصة تعود لتأثيرات تقلبات سعر الصرف خلال فترة الربع الثالث من العام الحالي، كما كان للظروف الاقتصادية التي يمر بها القطر تأثير أيضاً، إضافة إلى دعوة الشركات المدرجة لتقديم الإفصاحات عن الربع الثالث من العام الحالي ٢٠١٩، وفي هذه الفترة يكون هناك إقبال ضعيف على التداول بانتظار نتائج إفصاحات الشركات، متوقعاً أن يشهد الربع الرابع من العام الحالي تحسناً في قيم ومؤشر البورصة مع ظهور بوادر لتحسن الوضع الاقتصادي واستقرار في سعر الصرف.

وبالعودة إلى تقرير التداول للربع الثالث فقد بلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال الربع الثالث ٢٠١٩ ما يقارب ٨٣٦ ألف سهم، وبمتوسط قيمة تداول تقارب ٢٥٠ مليون ليرة تقريباً في الجلسة الواحدة، مقارنة مع متوسط حجم تداول ١١٢ ألف سهم ومتوسط قيمة تداول ٨٢,٨ مليون ليرة في الجلسة الواحدة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨.

ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها نحو ١٣,٦ مليار ليرة سورية، أي ما نسبته ٩١ بالمئة من القيمة الإجمالية للتداول خلال الربع الثالث، أما الأسهم الأكثر تداولاً خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٩ من حيث قيم تداولها، فقد تصدر سهم بنك سورية والخليج التداولات بقيمة تقارب ٩ مليارات ليرة سورية، تلاه سهم بنك الشام بقيمة ١,٧ مليار ليرة سورية تقريباً، ثم سهم الشركة المتحدة للتأمين بقيمة ١,٢ مليار ليرة سورية تقريباً، يليه سهم بنك سورية الدولي الإسلامي بقيمة ٨٩٧ مليون ليرة سورية تقريباً.